

Royaume du Maroc  
Le Chef du Gouvernement  
MINISTRE DE LA FONCTION PUBLIQUE  
ET DE LA MODERNISATION  
DE L'ADMINISTRATION  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ  
ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ

Le Ministre



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
وزارة الوظيفة العمومية  
وتحديث الإدارة  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ  
ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ ⴰⴳⴷⴰⵢⵜ

الوزير

خطاب السيد الوزير في ورشة عمل  
"الأبحاث في جرائم الفساد وارتباطها بعمليات غسل الأموال"

الرباط 10 و 11 شتنبر 2015

## السيدة المستشارة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات حضرات السيدات والسادة

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أتشرف اليوم بافتتاح أشغال هذه الورشة العلمية التي اخترنا تنظيمها بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.

كما أرحب بالحضور الكريم وأعبر لكم عن اعتزازي الكبير لمشاركة هذه الصفوة من الخبراء الوطنيين والدوليين والمسؤولين والمهتمين في هذه التظاهرة المتميزة.

وبهذه المناسبة يطيب لي أن أعبر لكم عن شكرنا وتقديرنا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات لمساهمته القيمة في تنظيم مثل هذه اللقاءات العلمية.

والحقيقة أن هذه الورشة تندرج ضمن برنامج العمل المشترك بين الوزارة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، في إطار العلاقات الإستراتيجية التي تجمعنا في سياق دعم كل البرامج والمبادرات الكفيلة بمحاربة الفساد واقتراح الحلول المناسبة للحد من خطورته.

### حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن الطابع "عبر الوطني" لجرائم الفساد يفرض ألا تقتصر محاربته على الصعيد الوطني فقط، بل ينبغي أن يتم ذلك أيضا وعلى وجه الخصوص في إطار تعاون دولي، حيث أصبحت الحاجة إلى تحسين آليات مكافحة آثار الفساد المدمرة مسألة ذات أولوية.

وإدراكاً منها لهذه الرهانات فقد بذلت بلادنا مجهودات ملحوظة لبناء الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بجرائم الفساد وبعمليات تتبع المعاملات المالية غير المشروعة نذكر منها :

- العمل على ملاءمة الترسنة القانونية مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
- وضع دعائم منظومة وطنية لمكافحة غسل الأموال تتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي.
- وضع إطار مؤسسي من خلال إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية ، كمركز رئيسي لتلقي ومعالجة الإبلاغات بالاشتباة.
- الانخراط الايجابي في كافة المبادرات والأنشطة التي تنظمها المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة والتي تربط المملكة المغربية بها علاقات التعاون.

إن استناد التشريع المغربي المتعلق بمكافحة غسل الأموال -على سبيل المثال- على المعايير الدولية في هذا المجال والاستئارة بأفضل الممارسات لاسيما تلك التي تنشرها المنظمات الدولية المعنية، قد كان من نتائجه إخراج بلادنا من اللوائح السلبية لمجموعة العمل المالي GAFI .

وإيماناً منا بأن محاربة الفساد تقتضي مقاربة شاملة فقد سعينا، إلى تبني إستراتيجية وطنية مندمجة تركز الالتقائية بين البرامج الأفقية والقطاعية، وتجمع بين القانوني والإجرائي، وبين الوقائي والزجري، وتعتمد على الشراكة الإستراتيجية مع كافة الفاعلين لترسيخ المنظومة الوطنية للنزاهة.

وفي إطار هذه العملية سعينا إلى تأمين مقاربة تشاركية وتشاورية، بإحداث لجنة المتابعة تضم ممثلين عن عدة قطاعات وزارية إضافة إلى المجتمع المدني من خلال

جمعية برلمانيين مغاربة ضد الفساد، وجمعية ترانسبرانسي المغرب وكذا القطاع الخاص ممثلا في الكونفدرالية العامة لمقاومات المغرب إضافة للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

ونحن الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لبناء هذه الإستراتيجية الوطنية وفق رؤية مندمجة ومتكاملة تعمل على حل المشاكل البنيوية المرتبطة بالحكامة ومكافحة الفساد.

وستتضمن هذه الإستراتيجية خطة واضحة المعالم برؤية وأهداف محددة تركز على برامج مرقمة ومعروضة في مشاريع يمكن تنفيذها على المدى القصير مع الوصول إلى نتائج ملموسة مع تحديد كافة الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذها.

وكإجراء مصاحب لتنزيل الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها فقد تم إعطاء الانطلاقة لتأهيل الموارد البشرية التي ستتولى تتبع تنفيذها بتنظيم دورات تدريبية في موضوع آليات وضع وتنزيل وتقييم إستراتيجية محاربة الفساد لفائدة أطر وخبراء مغاربة وذلك في سياق تدعيم التعاون الدولي وبشراكة مع بعض المؤسسات الدولية المهتمة بهذا المجال، والتي تندرج في إطارها هذه الورشة.

حضرات السيدات والسادة،

نسعى من خلال هذه الورشة إلى الإطلاع على المعايير والمبادئ الدولية في التحقيق وملاحقة الفاسدين والجرائم المالية والنظم الفعالة لمكافحة غسل الأموال وكشف الاحتيال.

إن التجارب التي سيتم استعراضها في هذا اللقاء، والمناقشات المستفيضة التي ستثار خلاله ستكون بدون شك مصدرا لإثراء مهارات المشاركين وتمكينهم من امتلاك الأدوات المنهجية اللازمة.

كما أن التوصيات العملية التي نأمل أن تصدر عنه، ستساعدنا، بدون ريب، على تحقيق ما نسعى إليه جميعا من تطوير قدرات مواردنا البشرية المعنية بموضوع "الأبحاث في جرائم الفساد وبغسل الأموال" بما يؤهلها للتجاوب مع التحولات المتسارعة التي يعرفها المحيط الداخلي والخارجي لمحاربة الفساد.

لذلك نعتقد جازمين أن الرهان اليوم على مثل هذه التظاهرة أساسي ومهم.

في الختام لا يسعني، إلا أن أجدد الشكر لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، متمنيا لأشغالكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.